ورقة علمية

نفقُ الحريةِ وتداعياتُه على الحركةِ الأسيرةِ في سجون الاحتلال أيلول/ سبتمبر 2021

أيمن عبد المجيد سدر

آذار/ مارس 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

الملخص 2

المقدمة 3

التمهيد 5

أولاً: واقع الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال 8

ثانياً: السياسات والانتهاكات الصهيونية لمحاصرة الحركة الأسيرة 9

ثالثاً: القرارات والإجراءات الإسرائيلية 13

رابعاً: إدارة الحركة الأسيرة لمعركة أيلول الحرية 20

خامساً: العوامل والإنجازات 36

سادساً: النتائج والتوصيات 42

Abstract 45

نفقُ الحريةِ وتداعياتُه على الحركةِ الأسيرةِ في سجون الاحتلال أيلول/ سبتمبر 2021

أيمن عبد المجيد سدر[1]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة القرارات الأولية والخُطوات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بعد عملية الهرب من سجن جلبوع، والاطلاع على كيفية إدارة الأسرى معركة أيلول الحرية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد دراسة الحالة لملاءمته أغراض الدراسة، واعتمد على المقابلات للعاملين في الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، وقيادات حركة فتح، والهيئة القيادية العليا لحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية والديمقراطية في سجنَي ريمون والنقب. وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارة مصلحة السجون اتخذت مجموعة من القرارات تمثَّلت في تحميل جميع الأسرى مسؤولية هذه العملية؛ بهدف تمرير الإجراءات العقابية، ورفع مستوى التضييق على حياة الأسرى، وإعادة العمل بقرارات جلعاد أردان Gilad Erdan، كما كانت هناك قرارات وإجراءات بحق حركة الجهاد الإسلامي خصوصاً، منها: عزل معظم أعضاء الهيئة القيادية العليا للحركة، وتوزيع أفرادها على السجون كافة.

[1] أسير فلسطيني، من القدس. محكومٌ عليه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمؤبد و30 عاماً. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة الأمة للتعليم المفتوح في غزة. شارك في عدة دورات تدريبية في قيادة المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ونُشر له بحثان حول الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال.

المقدمة:

تشكِّل حالة القمع والتنكيل وانتهاك حقوق الإنسان بشتى أشكاله وأنواعه واحدةً من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الأنظمة العنصرية والإحلالية؛ لترسيخ الاحتلال العسكري، وفرض السيطرة على الشعوب الواقعة تحته، والقضاء على أي بوادر للثورة، أو التحرر من قِبل الشعوب المحتلة. ولا يشذُّ الاحتلال الإسرائيلي عن هذه القاعدة أبداً منذ سنة 1948، حيث تعرَّض الشعب الفلسطيني للتطهير العرقي، والفصل العنصري، والقتل، والتهجير، ومصادرة أرضه، ومحاولة كيّ الوعي؛ لسلخه عن هويته الوطنية والعربية والإسلامية، وكذلك الاعتقال التعسفي لمقاوميه ومناضليه.

ما تعرَّض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات وجرائم من قبل الاحتلال الإسرائيلي مسَّ أيضاً الأسرى والحركة الأسيرة داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، من خلال مخطط معدٍّ من قبل أذرعه الأمنية والقمعية، ومؤسسته التنفيذية الممثلة بإدارة مصلحة السجون المدعومة بشكل كامل من قبل المؤسسة السياسية والقضائية والإعلامية.

لقد أدركت الحركة الأسيرة منذ نشأتها صورة هذا المخطط الإسرائيلي القائم على إرهاق وإذلال الأسرى وتصفية قدراتهم النفسية والنضالية، فلم يستسلموا، وتحدّوا الواقع المرير، حيث تمكنت الحركة الأسيرة عبر كثير من التضحيات، والمطالبات المستمرة، والاحتجاجات المتكررة، والإضرابات عن الطعام، من انتزاع جزءٍ من حقوقهم الإنسانية والمعيشية، وتحسين أوضاعهم المادية.[2]

وفي مسيرة النضال لانتزاع الحقوق وتحسين الظروف الاعتقالية، اتَّبعت الحركة الأسيرة العديد من الطرق والوسائل على الرغم من محدودية الأدوات والإمكانات، فاستخدمت في أغلب الأحيان الأسلوب السلمي كالإضراب عن الطعام والأمعاء الخاوية، وفي أحيان أخرى اتَّبعت طريق العنف والاشتباك

[2] إسماعيل الداعور، "دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015)، ص 44.

المباشر، مثل الطعن وحرق الغرف، وقد دفع الأسرى الأثمان الباهظة في كلتا الحالتين، وعلى الرغم من ذلك نجحوا في انتزاع العديد من الإنجازات عبر جولات عدة، وأخفقوا في غيرها.[3]

ولم يكتفِ الأسرى بفرض معادلات للدفاع عن ذاتهم وكينونتهم وكرامتهم، والحفاظ على إنجازاتهم ومكتسباتهم الاعتقالية؛ بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فقاموا بالعديد من المحاولات لكسر قيدهم وتحرير أنفسهم بأنفسهم من خلال تخطيط وتنفيذ عمليات هرب تفوق الخيال، منها ما فشل، ومنها ما تكلل بالنجاح، كما حصل في عملية الهروب الأخيرة من سجن جلبوع الأكثر أمناً وتحصيناً في 2021/9/6، والتي اصطلح على تسميتها بـ"عملية نفق الحرية".

وهذه العملية، التي عدَّها المختصون والمحللون ضربة كبيرة وقاسية للمؤسسة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية، كان لها صدى وارتدادات وتداعيات على المستوى السياسي والأمني والاستخباري بشكل عام، وعلى مستوى إدارة مصلحة السجون بشكل خاص. حيث قامت الأخيرة بالعديد من الإجراءات المجحفة في حقّ الحركة الأسيرة كردّ اعتبار لهيبتها، وحالة الردع والفشل الأمني والاستخباري من جهة، والانتقام والتنكيل بالأسرى من جهة أخرى، وضرب المؤسسة الاعتقالية بفصائلها الوطنية والإسلامية وشلّ وظيفتها التنظيمية والنضالية عن طريق فرض معادلات ووقائع حياتية جديدة؛ بحجة الأمن، وسحب إنجازاتها ومكتسباتها التي حققتها عبر مسيرة طويلة من التضحيات والنضالات قدمت فيها الشهداء والجرحى، وإرجاع الحياة الاعتقالية إلى العصر الحجري حسب تصريحات رجالات إدارة مصلحة السجون.

[3] مقابلة مع الأسير وليد دقة، 2019، قيادي في الحركة الأسيرة، سجن ريمون، قسم 7، 2023/1/7.

التمهيد:

1. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة إدارة مصلحة السجون الانتقام من الأسرى، وجعلهم يدفعون ثمن فشلها الذريع في منع عملية الهرب بسجن جلبوع، واستغلال ذلك أيضاً باتخاذ قرارات جماعية في حقّ الفصائل الوطنية والإسلامية، وفرض سياسات ووقائع جديدة تمس جوهر الحياة الاعتقالية للحركة الأسيرة، مثل: الفورة (ساحة التنزه)، الكانتينا، والمغسلة، والكثير من المقدرات الحياتية. والأخطر من ذلك حلّ تنظيم الجهاد الإسلامي، وعزل قيادته، وتوزيع أفراده على غرف الفصائل الأخرى، وعدم الاعتراف به كتنظيم قائم بحدّ ذاته.

إن هذه الهجمة الشرسة والمسعورة تطلبت موقفاً موحداً، ووقفة جدية من قبل الحركة الأسيرة جمعاء في وجه إدارة مصلحة السجون، وأذرعها القمعية؛ لصد هذه الهجمة، والحفاظ على الذات والمقدرات والمكتسبات والإنجازات، وعلى هذا الأساس تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بعد عملية الهرب في سجن جلبوع؟
- كيف كان أداء الأسرى والحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية؟
- ما العوامل الرئيسية التي أدت لنجاح الأسرى والحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية؟

2. أهداف الدراسة:

- معرفة القرارات الأولية والخطوات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بعد عملية الهرب من سجن جلبوع.
- الاطلاع على كيفية إدارة الأسرى والحركة الأسيرة معركة أيلول الحرية.
- التعرف إلى أبرز العوامل الرئيسية التي أدت لنجاح الأسرى والحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية.

3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها:

- تسلط الضوء على أداء الحركة الأسيرة إيجاباً وسلباً؛ بهدف تعزيز الإيجابيات، وتجنب السلبيات مستقبلاً، خصوصاً أن المعركة مع إدارة مصلحة السجون ما تزال مفتوحة ومستمرة، والحركة الأسيرة معرضة في أي وقت لأحداث قد تدفعها إلى المواجهة مع إدارة السجون.
- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها جاءت في سياق حدث كبير كان له صدًى، وارتداداتٍ وتداعياتٍ على مستوى إدارة مصلحة السجون، وعلى الحركة الأسيرة من جهة، وعلى المشهد الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي والعالمي من جهة أخرى.
- تعد هذه الدراسة مهمة جداً للعاملين في المؤسسة الاعتقالية الوطنية والإسلامية؛ لأنها ستزود صناع القرار من قيادات الحركة الأسيرة بالأرضية المعرفية والتحليلية لسياق هذا الحدث عبر استخلاص نتائج هذه الدراسة.

4. منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف وتحليل المعلومات بما يخدم الدراسة؛ لملاءمته موضوع الدراسة، كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة، والذي يعني دراسة مجتمع الدراسة بالكامل بهدف الوصول إلى نتائج وتعميمات متعلقة بالظاهرة قيد الدراسة، بالاعتماد على المقابلات للعاملين في الهيئة القيادية العليا. ومن الجدير بالذكر أن الباحث هو جزء من المنظومة التنظيمية، ما يعني المشاركة الفعلية في أغلب مراحل الأحداث، والاطلاع المباشر على آلية اتخاذ العديد من القرارات.

5. حدود الدراسة:

الحد المكاني: السجون الإسرائيلية (ريمون، النقب).

الحد البشري: وقع الاختيار على العاملين في الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، وقيادات من حركة فتح، والهيئات التنظيمية المحلية، وكذلك على الهيئة القيادية في كل من الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية.

الحد الزماني: أيلول/ سبتمبر 2021-2022.

6. الإطار النظري:

الأسْر ظاهرة تاريخية وُجدت منذ فجر التاريخ، ويسعى النظام عادة لاستخدامها لتحقيق أقصى قدر من التوظيف السياسي والأمني، وردع الآخرين ممن يحتمل أنهم متمردون، منقلبون على النظام، وفي فلسطين على وجه العموم وقطاع غزة على وجه الخصوص.

وقد قامت قوات الاحتلال باستخدام الاعتقال على نطاق واسع، بل يمكن القول من خلال المعاش الملاحظة أن الاعتقال كان أبرز أدوات القمع التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضات الوطنية الفلسطينية المتتالية، حيث زجَّت سلطات الاحتلال بمئات الآلاف من الفلسطينيين خلف القضبان، ليعيشوا في معتقلات وسجون تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، فليس هناك بلدة أو قرية أو حيّ إلا وتعرض أبناؤها للأسر.[4]

[4] عبد الناصر ذكي أبو قاعود، "تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي" (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008)، ص 8.

أولاً: واقع الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال:

تعدّ قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية معلماً أساسياً من معالم القضية الفلسطينية، وجزءاً لا يتجزأ من هموم الشعب الفلسطيني، وعنواناً بارزاً في تاريخه النضالي باعتبار قطاع الأسرى واحداً من أهم قطاعات الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد أصبح للأسير الفلسطيني منزلة كبيرة في وجدان شعبه، لما يمثله من قيمة نضالية وحضارية، أما "إسرائيل" تعدّهم مجرد أفراد مخربين لا يستحقون إعادة التأهيل، لذلك تشدد من إجراءاتها التعسفية بحقهم، إذ تخترع كل ما هو كفيل بإذلالهم وتطويعهم وكسر إرادتهم.[5]

وكان للحركة الأسيرة خططها وإجراءاتها لمواجهة إجراءات إدارات السجون وسياستها، حيث استطاعت ونجحت في تحسين نقلات نوعية من خلال تحسين شروط حياتهم للأفضل في قضايا تتعلق بالشؤون المعيشية من الطعام، والشراب، والملابس والأغطية والمسائل ذات العلاقة بأدوات النظافة وغسيل الملابس، وكذلك تدعيم التفاعل الاجتماعي عبر تسهيل حركتهم وزياراتهم للغرف والأقسام وحرية الانتقال وفق مصالحهم لا وفق المصالح الأمنية لإدارة المعتقل، وكذلك تحسين شروط زيارة الأهل، كما اهتم المعتقلون في مطالبهم بالحياة الصحية. أما فيما يتعلق بالحياة السياسية، والحركة الثقافية، فقد تركزت مطالبهم على تسهيل إدخال الكتب، وأدوات الكتابة، والصحف، والمذياع، والتلفاز... والاحتفاظ بالدراسات الثقافية والسياسية، وأَوْلى المعتقلون اهتماماً خاصاً بمسألة التمثيل الاعتقالي.[6]

[5] جهاد البطش، **المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية**، ط 2 (غزة: مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، 2007)، ص 32.

[6] زاهي وهبي (تقديم)، **مروان البرغوثي ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 205.

ثانياً: السياسات والانتهاكات الصهيونية لمحاصرة الحركة الأسيرة:

لقد مارس الاحتلال الإسرائيلي أبشع أساليب القمع والاضطهاد بحق المعتقلين الفلسطينيين، وذلك بهدف إذلالهم، وقتل الروح الوطنية والنضالية فيهم، والحد من تطوير قدراتهم، وإمكاناتهم على شتى الصعد والمستويات، ويمكن رصد أهم هذه الممارسات والانتهاكات المحرمة دولياً فيما يلي:

1. الانتهاكات الاعتقالية والمعيشية:

تعرض الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، ومنذ نشأتها، إلى الكثير من الإجراءات القمعية؛ للنيل من إرادتهم وكرامتهم من قبل إدارة مصلحة السجون، وحاولت التدخل في تفاصيل حياتهم الاعتقالية والمعيشية، حيث سعت بشكل ممنهج وآليات وأساليب متجددة، وبضوء أخضر من الحكومة الإسرائيلية لإعادة أوضاع الأسرى لسابق عهدها التي كانت سنة 1967، محاولة بذلك تجاوز وشطب كلّ تاريخهم النضالي والاعتقالي عبر العديد من الإجراءات، ومنها:

- الاقتحامات الدورية من قبل وحدات القمع المدججة بالسلاح، مثل وحدة المتسادا، ووحدات التفتيش الخاصة، مثل: وحدات درور واليماز.
- التفتيشات الليلية المفاجئة، وقلب محتويات الغرف رأساً على عقب، وتكسير ومصادرة الأغراض الشخصية للأسرى.
- الإهمال الطبي المتعمد، وعدم تقديم العلاج المناسب.
- الازدحام داخل الغرف؛ نظراً لضيق المساحة.

2. الانتهاكات والعقوبات القانونية:

لم تتعامل دولة الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى على خلفية سياسية تنطبق عليهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية كأسرى حرب، بل عاملتهم وفق قوانين وأنظمة إسرائيلية فقط، فلم تحاكمهم أمام محاكم قانونية، وقامت بإبعادهم بعد انقضاء محكوميتهم إلى خارج فلسطين أو داخلها، بالإضافة للاعتقال التعسفي دون محاكمة بحق الأسير، وقامت بالتضييق والتشديد على الأسرى في كل مناحي الحياة.[7]

3. الانتهاكات الصحية والطبية:

إن سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها إدارة مصلحة السجون، قادت إلى مزيد من التدهور لبعض الحالات التي تعاني من أمراض بسيطة، حتى تحولت بفعل الإهمال إلى أمراض مزمنة وحالات حرجة، كمرض السرطان، وقد استشهد العديد من الأسرى خلال قضاء فترة اعتقاله. علماً أنه تمّ التأكيد على حق الأسرى في تلقي الرعاية الطبية في العديد من اتفاقيات منظومة حقوق الإنسان وفي القانون الدولي، كالمادتين 15 و30 من اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، وعليه فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي:

- ☑ لا توفر الرعاية الطبية اللازمة والمنتظمة للأسرى.
- ☑ لا توفر أيضاً الأجهزة الطبية المساندة التي تضمن للأسير التمتع بوضع صحي جيد، مثل: أطقم الأسنان، وغيرها من الاحتياجات الشبيهة.
- ☑ لا تعطي الحق للأسرى بعرض أنفسهم على الأطباء واللجان الطبية من أجل إجراء الفحوصات الدورية.

[7] موقع وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2010.

- لا تغطي في العديد من الحالات نفقات العلاج، مثل: فحص النظر، والنظارات، والأحذية الطبية، حيث يتم دفع هذه النفقات من حساب الأسير نفسه.

4. الانتهاكات على صعيد السلامة النفسية:

استهدفت إدارة السجون نفسية الأسير الفلسطيني منذ لحظة اعتقاله بممارسة التعذيب النفسي وتحت الضغط، وحاكمته لعشرات المؤبدات، فجعلته دائم التفكير بمصير الإفراج عنه،[8] وكذلك حرمانه من زيارات الأهل من غير الدرجة الأولى، ومنع الأسير من التواصل مع أهله بشكل مباشر خلال الزيارات، حيث يوجد فاصل زجاجي والتواصل يكون عبر الهاتف.

5. الانتهاكات والعوائق التنظيمية:

لم تعرف الحركة الأسيرة في فترة النشأة العمل التنظيمي المنظم والإداري، فالأسرى لم يكونوا في حينه على دراية وافية بالتنظيمات وبنائها، وهيكلها الإداري، ولم يتملكوا التجربة الكافية، وفي الوقت نفسه رأوا أنهم أبناء قضية واحدة ما يعني عدم الحاجة إلى الفرز أو التمييز. وعليه، كانت الروابط القائمة بين الأسرى مبنية في أغلب الأحيان على المعرفة الشخصية والمناطقية والبلدية أو العشائرية، وكذلك على أبناء القضية أو أفراد الخلية الذين عملوا مع بعضهم البعض خارج السجن.

[8] رأفت حمدونة، "الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة في الفترة ما بين 1985–2015م" (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016).

ويرجع تاريخ نشأة العمل التنظيمي داخل الحركة الأسيرة إلى السنتين 1969-1970، حيث أخذت الفصائل عند تبلورها شكلاً بدائياً، ثم تطورت زمانياً ومرحلياً حتى وصلت إلى ما وصلت عليه الآن.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة عوامل كان لها التأثير المباشر في هذا التطور، ومنها:

- الاعتقالات المتتالية للمناضلين والفدائيين، والحاجة لوضع أطر ومنظومة تنظيمية وإدارية قادرة على إدارة الحياة الاعتقالية الداخلية للأسرى، وكبديلة عن الروابط سالفة الذكر.
- المحافظة على الذات، وتحصين الجبهة الداخلية، والاستعداد الكامل لمواجهة مخططات إدارة مصلحة السجون، واتّبعت الحركة الأسيرة النهج الوحدوي، وسعت لتوظيف كل الإمكانات المتاحة قدر المستطاع في سبيل رفع الظلم والقهر من خلال الوسائل النضالية والخطوات الدفاعية.

هذه الحالة لم ترق لإدارة مصلحة السجون، وعملت بكل الطرق والوسائل القمعية على تجاوز هذا الإرث التاريخي والنضالي والاعتقالي، فقامت بالعديد من الخطوات التصعيدية، كالنقل واقتحام الغرف، والتفتيشات، والاعتداءات؛ لإيجاد حالة من عدم الاستقرار، ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع بشل الحياة التنظيمية والاعتقالية.

6. الانتهاكات الفنية والذهنية والرياضية:

قامت إدارة مصلحة السجون بمحاصرة ومحاربة الأنشطة الذهنية، والعقلية، والترفيهية، والرياضية التي نصت عليها اتفاقية جنيف في المادة 94، ووضعت العراقيل لمنع الأسرى من مزاولتها، فلم توفر قاعات أو صالات رياضة، ومنعت الجلسات والدروس التعليمية، وفرضت العقوبات بسببها، وأعاقت إدخال الكتب واقتناء الأدوات الترفيهية والرياضية والقرطاسية والمواد اللازمة للأشغال اليدوية التي يصنعها الأسرى كالتحف والرسومات وغيرها.[9]

[9] نور إسليم، "تصور مقترح للتغلب على الصعوبات التي تواجه الأسرى الملتحقين بالتعليم الجامعي في سجون الاحتلال من وجهة نظر الأسرى المحررين" (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017).

7. الانتهاكات الاجتماعية (العزل عن المحيط الخارجي):

حاولت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية عزل الأسرى عن محيطهم الخارجي، باتباع سياسة العزل الانفرادي، وعدم تواصلهم مع محيطهم عبر منع الزيارات، وعرقلة زيارات المحامين، وعدم انتظامها، ووضعت الصعوبات في تلقي وإرسال رسائل البريد، فمنعت بعض الأسرى من حقّ التواصل مع ذويهم عبر البريد، وتأخير الرسائل وضياعها، وعدم إلحاقها للأسير خصوصاً عند نقله لسجن آخر.[10]

8. الانتهاكات والعقوبات المالية:

قامت مصلحة السجون بالعديد من الانتهاكات الصارخة فيما يتعلق بالأموال الخاصة بالأسرى الفلسطينيين عن طريق نهب أموالهم ومخصصاتهم من خلال العديد من الطرق، ومنها:

- ☑ فرض الغرامات المالية التأديبية على الأسرى لأسباب عدة، منها: ضمنها رفض الأسرى للتفتيش العاري، أو الامتثال للأوامر الصادرة عن مصلحة السجون، أو المشاركة في الإضرابات عن الطعام أو عدم الوقوف على العدد.
- ☑ الاستغلال المالي للأسرى عبر فرض ضريبة 17% على السلع التموينية التي يشترونها عبر الكانتينا، والتحكم والاحتكار للسلع والسعر.

ثالثاً: القرارات والإجراءات الإسرائيلية:

1. على المستوى الداخلي:

قبل التطرق إلى القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بحق الأسرى لا بدّ من تسليط الضوء على الوضع الداخلي لمؤسسة مصلحة السجون.

[10] مركز ميزان لحقوق الإنسان، **صرخات من وراء القضبان**، ط 3 (الناصرة: مركز الرسالة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 14.

إن أوضاع مصلحة السجون تمر في أسوأ أحوالها، وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها:

- الصراعات الداخلية في أوساطها، والصراع على مراكز القوى.
- حالة الترهل والفساد الإداري والأمني وغياب النظام الحقيقي.
- أزمة الثقة فيما بين المستويات العليا والدنيا من ناحية، وبين دوائرها المتعددة من ناحية أخرى، خصوصاً بين مسؤولي الأمن والاستخبارات، مما أوجد حالة من التناحر على الصلاحيات والقرارات.[11]
- انفجار قضية الأسير محمود عطا الله، والتي كانت بمثابة هزة أرضية عنيفة وزلزال قوي داخل المؤسسة، والتي كشفت لاحقاً عن استخدام ضباط الاستخبارات للشرطيات؛ بهدف الحصول على معلومات أمنية عن طريق حصول ممارسات جنسية بمعرفة هؤلاء الضباط.[12]

ولبيان تلك القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بحق الأسرى، قام الباحث بتقسيمها إلى:

أ. القرارات والإجراءات العامة في حقّ الحركة الأسيرة عامة:

تعد القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون بعد عملية نفق الحرية من القرارات الانتقامية والاعتباطية غير المدروسة، ومنها:

1. تحميل جميع الأسرى مسؤولية هذه العملية؛ بهدف تمرير الإجراءات العقابية، ورفع مستوى التضييق على حياة الأسرى، خصوصاً المؤبدات وأصحاب الأحكام العالية.
2. إعادة العمل بقرارات لجنة أردان سيئة الصيت.
3. إعلان حالة الاستنفار الأمني داخل السجون.
4. وضع برنامج جديد يقيّد خروج الأسرى لساحة التنزه زماناً ومكاناً وعدداً.

---

[11] مقابلة مع الأسير المحرر مصعب أبو شخيدم، 2022/9/19، ممثل حركة حماس داخل السجون وعضو الهيئة القيادية العليا، سجن النقب، 2023/1/10.

[12] مقابلة مع الأسير قتيبة مسلم، 2022/10/18، قيادي في حركة فتح، سجن ريمون، قسم 8، 2023/1/4.

5. التكثيف من التفتيشات الدورية، والاقتحامات الليلية والاستفزازية، في محاولة جرّ الأسرى إلى صدام مباشر وردود فعل عنيفة للخروج من المأزق الداخلي والهجوم المعاكس على الأسرى.

6. المساس بحالة الاستقرار، وضرب كل التفاهمات القائمة بعرض الحائط عن طريق التنقلات التعسفية بين الغرف والأقسام من جهة، وبين السجون كل ستة أشهر من جهة أخرى، وهذا النقل التعسفي خاص بالأحكام العالية والمؤبدات.

7. النقل التعسفي للأسرى "السكاق" الذين عندهم محاولات هرب والخطيرين كل ثلاثة أشهر بين الغرف، وستة أشهر بين السجون.

8. سحب ما يزيد عن 200 صنف من السلع والمواد التي كان مسموحاً بها في الكانتينا.[13]

ب. القرارات والإجراءات العامة في حقّ الجهاد الإسلامي خصوصاً:

بعد حادثة النفق وعملية الهروب، قامت الحكومة الإسرائيلية بالإيعاز إلى إدارة مصلحة السجون؛ لفرض رزمة من العقوبات على أسرى الجهاد الإسلامي، كون منفذي عملية الهروب جلهم من أبناء الجهاد الإسلامي، وعليه كانت القرارات والإجراءات على النحو التالي:

1. عزل معظم أعضاء الهيئة القيادية العليا لحركة الجهاد الإسلامي.

2. توزيع أفراد تنظيم الجهاد في كافة السجون على غرف الفصائل الإسلامية والوطنية.

3. حلّ التنظيم وعدم الاعتراف به، وعدم الحديث أو التفاوض معه من قبل رجالات إدارة مصلحة السجون.[14]

---

[13] مقابلة مع الأسير سلامة القطاوي، 2022/9/8، رئيس الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، وعضو لجنة الطوارئ العليا، سجن النقب، 2023/1/10.

[14] مقابلة مع الأسير معمر الشحروري، 2022/9/20، عضو الهيئة القيادية العليا لحركة حماس والممثل العام لسجن ريمون، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/5.

2. على المستوى الخارجي:

قبل الخوض في القرارات والإجراءات الإسرائيلية على المستوى الخارجي لا بدّ من التأكيد هنا على أن العقلية الأمنية هي التي تحكم نمط التفكير عند كل المؤسسات السياسية والأمنية والاستخباراتية، بما فيها بطبيعة الحال إدارة مصلحة السجون الذراع التنفيذي والميداني.[15]

نفتالي بينيت

ولقد شكَّلت قضية فرار الأسرى من سجن جلبوع ضربة موجعة للحكومة والأذرع الأمنية الإسرائيلية خصوصاً أن عملية نفق الحرية جاءت بعد تشكيل حكومة نفتالي بينيت Naftali Bennett بثلاثة أشهر فقط. وللاطلاع على طبيعة القرارات والإجراءات يرى الباحث أنه من الضروري تقسيم أو توزيع الأدوار على النحو التالي:

أ. الحكومة الإسرائيلية:

إن طبيعة الحكومة الإسرائيلية في البُعد الأمني والاستخباراتي بشكل عام، وما يخص الأسرى الفلسطينيين على وجه الخصوص، تنطلق من مصالح أمنية عليا، وليس لها علاقة بالنظام والمؤسسة، بعيداً عن الحزب الحاكم يمين أو يسار، وبالعكس فإن هناك عقدة تاريخية يعيشها أيضاً ما يسمى بالوسط واليسار؛ لإثبات أنهم أشد عنفاً في الإجراءات الأمنية والعسكرية، ولكن وبالمجمل فإن حالة من الارتباك سادت الوسط السياسي جعلت من قراراتها وإجراءاتها تشوبها السطحية، هدفها عقاب الأسرى جماعياً، وإيجاد نموذج يخشاه الأسرى لاحقاً.[16]

ولكون تركيبة الحكومة الإسرائيلية هشة في بنيتها وتشكيلتها من حيث رئيس حكومة ضعيف، ويرأس كتلة برلمانية صغيرة، بالإضافة إلى مشاركة نواب من أقصى اليسار وأقصى اليمين، تمت مهاجمتها من المعارضة الممثلة بحزب الليكود Likud، والذي يتزعمه بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، علماً

[15] مقابلة مع الأسير أمجد عواد، 2022/10/15، قيادي في الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، سجن ريمون، قسم 1، 2023/1/3.

[16] مقابلة مع الأسير قتيبة مسلم، 2023/1/4.

أن ما حدث في سجن جلبوع هو تراكمات من التقصير والإهمال عبر الحكومات السابقة التي كان يترأسها في حينه.[17]

ولكي تحفظ الحكومة ماء وجهها قامت بسلسلة من الخطوات السريعة لإلقاء القبض على الأسرى الذين تحرروا من نفق الحرية، حيث وجَّهت الجيش وأجهزة الاستخبارات والشرطة لعمل كل ما يلزم لإلقاء القبض على الأسرى المحررين، وتداعت الحكومة الإسرائيلية المصغرة برئاسة نفتالي بينيت؛ لمناقشة واقعة الهروب التي أطلق عليها الإعلام الإسرائيلي بـ"الفضيحة"، بعدما تبين أن فتحة النفق تحت أعين السجانين. ولقد تمثلت أهم قرارات الحكومة بالتالي:

1. تقديم خطاب رسمي ذي صبغة أمنية شديد اللهجة، والتركيز فيه على اليد الطولى للدولة، وقدرتها على إغلاق أي من الملفات الحساسة بما فيها عملية الهروب من سجن جلبوع، مع الإشادة بأجهزة الأمن (الشاباك Shabak والشرطة)، ودعوتها لعمل كل ما يلزم لإلقاء القبض على الأسرى المحررين من ناحية، ومنع تسلل أي منهم إلى الدول المجاورة مثل لبنان، وسورية، والأردن، من ناحية أخرى.
2. تحميل الحكومة ووزير الأمن السابق أمير أوحنا Amir Ohana المسؤولية الكاملة كون حفر النفق تمّ في فترة ولايته.

بنيامين نتنياهو

3. إلقاء اللوم على إدارة مصلحة السجون كمؤسسة أمنية مهملة منذ زمن بعيد، بحيث يتحول اللوم بشكل تلقائي على رئيس الحكومة الأسبق نتنياهو؛ الفاسد، والمرتشي، والمشغول بهمومه العائلية على حساب مؤسسات الدولة.
4. إفراغ جلسات في الكنيست الإسرائيلي لنقاش الحادثة، واستدعاء وزير الأمن الداخلي لجلسة استماع في الحكومة.
5. الإيعاز لوزير الأمن الداخلي بتشكيل لجنة رسمية للتقصي والفحص، وتقديم تقريرها وتوصياتها.

[17] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2022/10/22، قيادي في الجبهة الديمقراطية، سجن ريمون، قسم 6، 2023/1/3.

☑ 6. الإيعاز لإدارة مصلحة السجون لفرض عقوبات جماعية على الأسرى بشكل عام، وعلى أسرى الجهاد الإسلامي بشكل خاص.

لقد جنّدت الحكومة الإسرائيلية كل إمكاناتها ومقدراتها الأمنية والاستخباراتية والعسكرية والشرطية للقبض على الأسرى بأسرع وقت، كي لا تتحول عملية الهروب إلى نكسة للحكومة، والتي كانت شديدة الحذر كي لا يلقى أي أحد من الأسرى حتفه عند إلقاء القبض عليه حتى لا تندلع وتتفجر الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيّما أن الشعب الفلسطيني برمته كان يتابع القضية لحظة بلحظة، وفي الوقت نفسه كان يعيش لحظة النصر، ناهيك أن الفصائل الفلسطينية والمقاومة هددت بأن المساس بحياة أي من الأسرى الفارين يعد إعلان حرب.[18]

◄ ب. وزارة الأمن الداخلي:

عومر بارليف

على صعيد وزارة الأمن الداخلي زار الوزير الإسرائيلي عومر باريليف Omer Barlev مكان الحادث في سجن جلبوع برفقة مفوضية مصلحة السجون كيتي بيري Katy Perry، وتوعَّد بإعادة الأسرى المحررين إلى السجن، وأوعز إلى مصلحة السجون بعمل لجنة داخلية لبحث الإخفاقات والتقصير الذي تمّ من قبل مصلحة السجون، وأوعز بتشديد الإجراءات العقابية بحق الأسرى، ووعد بتقديم كل المسؤولين في التقصير إلى المحاسبة.[19]

ولا شكّ أن وزارة الأمن الداخلي من أكبر الخاسرين في عملية نفق الحرية التي وقعت كالصاعقة على رأس كل موظف في هذه الوزارة، خصوصاً الوزير عومر باريليف، ويمكن وصف تحركاتها على النحو التالي:

---

[18] مقابلة مع الأسير محمد إغبارية، 2022/10/16، قيادي في الجهاد الإسلامي، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/12.

[19] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2023/1/3.

1. تقديم خطاب إعلامي باسم الوزارة شديد اللهجة، والذي لا يخلو من وعيد وتهديد الأسرى الستة.
2. تشكيل لجان مختصة لفحص كامل تفاصيل العملية ومسبباتها استجابة لأوامر الحكومة.
3. المسارعة للبحث عن رأسٍ في مصلحة السجون لقطعه، وكتفٍ لإلقاء المسؤولية عليه.
4. إعلان منطقة الشمال في مديرية السجون منطقة ساقطة أمنياً، والإيعاز بشن حملة تفتيشات أمنية دقيقة بعد الهروب، إضافة لإجبار مديرية السجون (الشاباص) على رفع شعارات حلّ التنظيمات، وإلغاء هوياتها الخصوصية، وعلى رأسها حركة الجهاد الإسلامي، وإرجاع الفصائل، والسجون للحالة البدائية، والإيعاز بسحب منجزات الأسرى.[20]

ج. الإعلام الإسرائيلي:

لعب الإعلام الإسرائيلي دوراً كبيراً في عملية التحريض بحق الأسرى، وتضافرت جهود الإعلام الإسرائيلي مع الأحزاب اليمينية في الحكومة وخارجها في الضغط لتشديد الخناق على الأسرى ومصادرة العديد من حقوقهم وامتيازاتهم.

ومن المعلوم أن الإعلام الإسرائيلي إعلامٌ مُجند، وهو انعكاس طبق الأصل للموقف الأمني، ورؤية الجهات الأمنية والعسكرية، إلا أنه يقوم بعرضها بلغة الإعلام، ومع ذلك بدأ بالبحث عن ثغرات وفجوات وفضائح ضدّ مسؤولي مصلحة السجون، واستضافت وسائل الإعلام المرئية قادة أمنيين ومسؤولين سابقين في إدارة مصلحة السجون، للحديث عن واقع الأسرى الفلسطينيين بهدف التحريض.[21]

لقد وجد الإعلام الإسرائيلي فرصة عظيمة ومادة غنية ودسمة لعناوين نشرات الأخبار بعملية نفق الحرية، وعليه يمكن إجمال ذلك في النقاط التالية:

1. استعراض عمليات الهروب السابقة للأسرى الفلسطينيين، وكذلك استعراض الإخفاقات الأمنية التي ارتكبها الأمن في سجن جلبوع وشطه في السنوات 2014-2021.[22]

---

[20] مقابلة مع الأسير نسيم الزعتري، 2022/9/10، حركة حماس، سجن نفحة، 2023/1/2.

[21] مقابلة مع الأسير عمار الزبن، 2022/9/15، حركة حماس، سجن نفحة، 2023/1/4.

[22] مقابلة مع الأسير أمجد عواد، 2023/1/3.

2. متابعة ردة فعل الشارع الإسرائيلي من ناحية، وإفراز مساحة لردّ فعل الشارع الفلسطيني في الضفة وغزة.

3. على مدار ساعات وأيام متواصلة، ظلّ الإعلام الإسرائيلي يتابع من كثب مجريات وتطورات عملية الهروب؛ بهدف خدمة الدوائر الأمنية، حيث قام العديد من المراسلين يتناقلون أخبار هدفها التضليل، مثل إمكانية هروب الأسرى إلى الأردن على الأقل، اثنان منهم اخترقوا الحدود، وآخرون متواجدون في مناطق الأراضي الفلسطينية سنة 1948، وآخرون في مخيم جنين.[23]

4. مهاجمة المستوى السياسي المتساهل بحق الأسرى الفلسطينيين، واتهام جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية بالتدخل في عمل إدارة مصلحة السجون من حيث شراء الهدوء من الأسرى الفلسطينيين، وعدم انعكاس واقع الأسرى على الشارع الفلسطيني.[24]

5. تضخيم صورة زكريا الزبيدي كقائد لعملية الهرب بالرغم من هامشية دوره في الحقيقة، وهذا مرده لمعرفة الإسرائيلي بشخص زكريا منذ الانتفاضة الأولى.[25]

رابعاً: إدارة الحركة الأسيرة لمعركة أيلول الحرية:

1. على المستوى الداخلي:

أ. الخطوات النضالية التي قامت بها حركة الجهاد الإسلامي:

عملية نفق الحرية كان لها التبعات الكبيرة على الكيان الإسرائيلي من ناحية، وعلى الحركة الأسيرة من ناحية أخرى ولو بشكل عام، وعلى أسرى حركة الجهاد الإسلامي بشكل خاص، وبذلك كانت هجمة إدارة مصلحة السجون على أسرى الجهاد الإسلامي شرسة جداً، وتتوازى مع حجم العملية وانعكاساتها؛ حيث قامت إدارة مصلحة السجون وكردّة فعل أولية بحل وتفكيك تنظيم الجهاد وتوزيعه

[23] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2023/1/3.

[24] المرجع نفسه.

[25] مقابلة مع الأسير أمجد عواد، 2023/1/3.

على غرف باقي الفصائل داخل الأقسام والسجون، وكذلك قامت بعزل قياداته وعلى رأسهم زيد بسيسو، رئيس الهيئة القيادية العليا لحركة الجهاد، والرئيس السابق عبد الله العارضة، والقيادي أنس جردات.[26]

وعلى إثر ذلك، تمّ تشكيل لجنة طوارئ أو إدارة الأزمة مكونة من الأعضاء المتبقين من الهيئة العليا ويرأسها سامح الشوبكي بهدف العمل على ترتيب الصفوف الداخلية والتواصل مع أفرادها وعناصرها داخل السجون، والتواصل مع الفصائل والتنسيق لمواجهة الهجمة وصدها، والتواصل مع جسم الحركة في الخارج والتنسيق معه. ومنذ اليوم الأول الذي اتخذت إدارة مصلحة السجون قراراً بحل تنظيم الجهاد الإسلامي وتوزيع أسراه على غرف الفصائل، قامت لجنة الطوارئ أو إدارة الأزمة بإعلان النفير العام، واتخاذ القرارات والخطوات التالية:[27]

- ☑ 1. حرق الغرف: وتفصيل هذا القرار على النحو التالي: "كل من يستطيع الحرق شريطة ألا يمس أي مجاهد ضرر فليفعل، ويرجع الأمر إلى تقدير كل سجن وكل قسم".
- ☑ 2. حرق قسم 6 في سجن النقب بالكامل، وهو قسم خاص لأسرى الجهاد الإسلامي، والتهديد بالطعن.

- ☑ 3. التمرد على إدارة مصلحة السجون من خلال رفض الوقوف على العدد، والخروج إلى الفحص الأمني، ورفض التشخيص على الكرت.
- ☑ 4. الاعتصام داخل الغرف التي أُخرجوا منها.
- ☑ 5. الخروج إلى الزنازين ووضع الأغراض الشخصية على أبواب الأقسام وعدم الرجوع إلا بالقوة.

---

[26] مقابلة مع الأسير أنس جردات، 2022/10/20، عضو الهيئة القيادية العليا لحركة الجهاد والأمير العام للجهاد الإسلامي في سجن ريمون، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/4.

[27] تقرير اللجنة المشكلة فيما يخص الأحداث التي أعقبت عملية نفق الحرية المشكلة من قبل حركة الجهاد الإسلامي (غير منشور).

☑ 6. الإضراب المفتوح عن الطعام، وقد سُلمت الأسماء لإدارة السجون في 2022/10/12.

على مدار 45 يوماً من الأزمة، مارَس أسرى الجهاد الإسلامي كل أشكال الرفض، وبعض صور العنف المنظم وكثير من أشكال المواجهة، وأبوا الاستسلام لسياسة الأمر الواقع التي حاولت إدارة مصلحة السجون فرضها، على الرغم من ضخامة الحدث، وارتداداته على إدارة مصلحة السجون.

◄ **ب. الخطوات النضالية التي قامت بها فصائل الحركة الأسيرة:**

☑ **1. على المستوى الداخلي:**

لقد كان سيد الموقف عند كل الفصائل الإسلامية والوطنية هو إعلان حالة الطوارئ والاستنفار العام، واستنهاض الهمم والتعبئة والتوجيه، والاستعداد لصدّ الهجمة على الكل الوطني داخل السجون من قبل آلة البطش والتنكيل الممثلة بإدارة مصلحة السجون،[28] وتشكيل هيئة وطنية عليا أو ما اصطلح عليه لجنة الطوارئ والمكونة من كل الفصائل.

☑ **2. على مستوى الفصائل:**

تمّ استقبال واحتضان أبناء حركة الجهاد الإسلامي في غرف أغلب الفصائل خصوصاً حركتَي فتح وحماس، حيث تطلب من كل فصيل إعادة توزيع أفراده بين الغرف لاستيعاب أفراد الجهاد الإسلامي، الذين تمت معاملتهم أفضل معاملة كرفاق وأخوة في النضال.[29]

☑ **3. على مستوى الإدارة:**

إنّ إدارة مصلحة السجون ومن اللحظة الأولى تواصلت مع قيادات الحركة الأسيرة خصوصاً فتح وحماس، بصفتهم أكبر فصائل الحركة الأسيرة، وأعلمتهم أن هناك العديد من الإجراءات الأمنية. وفي الوقت نفسه، رفضت إدارة مصلحة السجون الجلوس أو لقاء أحد من مسؤولي أو قيادات حركة الجهاد الإسلامي، وبقيت اللقاءات مع باقي القيادات طوال فترة الأزمة.

---

[28] مقابلة مع الأسير عبد الناصر عيسى، 2022/8/20، منسق الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/10.

[29] مقابلة مع الأسير سلامة القطاوي، 2023/1/10.

ويستعرض الباحث هنا ملخصاً لتطورات الموقف بعد أحداث نفق الحرية، وموقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهذا الملخص تمّ تعميمه على أعضاء الهيئة القيادية العليا والشورى العام، وأمراء السجون:

أ. تمّ العمل منذ الساعات الأولى على إرسال رسالة لكافة ممثلي السجون وأعضاء الهيئة بضرورة الحديث مع رجالات وضباط مصلحة السجون أننا لن نقبل بأيّ عقوبات علينا، ولن ننحى لهذه الموجة تحت حجج واهية، وتمّ الطلب من ممثل كل سجن التواصل مع ممثلي فتح والفصائل للحديث بهذا النَّفَس.[30]

ب. تمّ فرض عقوبات علينا تتمثل في نواحي الحياة اليومية دون إبلاغنا فيها، وكان نَفَس إدارة مصلحة السجون في البدايات عدم الاعتراف بنا.

ج. تمّ اتخاذ قرار بحل تنظيم الجهاد، وتفكيكه، وتوزيعه على الغرف.

د. تمّ وضع خطة طوارئ عاجلة لصدّ هذه الهجمة، وخصوصاً بعد إبلاغنا من بعض أمراء السجون أن يوم الخميس القادم ستكون هناك قرارات جديدة ضمن الهجمة المسعورة.[31]

ولقد كانت الخطة أو البرنامج النضالي الذي وضعته الهيئة القيادية لحركة حماس حسب ما جاء في التعميم على النحو التالي:

- إضراب جماعي تطوعي غير إلزامي، ويتم الحشد له داخلياً ومع الفصائل، وهذا ما تمّ مع رؤساء الفصائل، وممثلي فتح بالسجون كافة.
- الهدف من التحرك بالأساس صدّ الهجمة المسعورة وصدّ العدوان.

ولقد تمّ ترتيب العمل على النحو التالي:

- حال لم ندخل الإضراب نكتفي برفع العقوبات الجوهرية لحياتنا الاعتقالية، ونؤجل حلّ مشكلة الجهاد الإسلامي مع دعمنا لأيّ قرار يتخذونه سواء كان عصياناً أم إضراباً، وكان المدخل لهذا

[30] تعميم غير منشور للهيئة القيادية العليا لحركة حماس داخل السجون، 2021/9/16.

[31] المرجع نفسه.

الطرح أن إدارة مصلحة السجون قد تلقت ضربة قاسية، وهي مجروحة، ولا تفكر بأي منطق ومستفزة جداً من الجهاد الإسلامي، خصوصاً أنه لم يتمكن من الانتقام فعلياً وعلى أرض الواقع من المجاهدين خصوصاً اللحظات الأولى من عملية النفق، "وهذا ما استدركته إدارة مصلحة السجون بعد ذلك حيث قامت بالاعتداء بالضرب المبرح، والإهانة لأسرى حماس في سجن جلبوع بعد يومين من عملية نفق الحرية، حين تمّ نقلهم إلى سجن شطة، والذي تمّ فيه الاعتداء عليهم مرة أخرى بالضرب المبرح والإهانة المقصودة".

- في حال دخلنا الإضراب يصبح حلّ مشكلة الجهاد دَيناً في أعناقنا للحصول على حلٍّ مُرْضٍ لهم، وإذا استمر الإضراب لأيام يتم إدخال مطلب الهاتف العمومي تحسيناً وتوسعةً، ولن نرجع بدونه على الرغم من قناعتنا أن هذا المطلب صعب حالياً.
- تمّ إطلاق اسم موحدون في وجه العدوان على المعركة لكسب الشارع الضفاوي، والظهور في موقف موحد أمام الصديق والعدو.
- تمّ إرسال الخطة للفصائل، وتمّ إقرارها من الجميع مع بعض التعديلات مثل العصيان بدرجة معينة في الأقسام التي يبقى فيها غرّ المضربين، وتمّ إقرار ممثلي الفصائل، وآلية التعامل مع فتح بنسبة تضمن عدم استفراد فتح في القرار حال دخلت بأعداد كبيرة.
- تمّ الحديث مع كل القطاعات في الخارج والتنسيق معهم، وسيتم التطرق لهذا الموضوع في المباحث القادمة.[32]

هـ. الحوارات مع رجالات مصلحة السجون: هي الحوارات المجتمعة من جلبوع وعوفر ومجدو وريمون ونفحة والنقب وإيشل، في البدايات تغيبت مصلحة السجون بشكل كامل، وبعد ذلك حضر بقوة قائد المنطقة الجنوبية،

[32] المرجع نفسه.

واستخباراته، وكان هناك موقف واضح من قبل ضابط استخبارات الجنوب بعدم التدخل في حلّ المشكلة على قاعدة أن مسؤولي الأمن "ضابط الأمن في إدارة مصلحة السجون"، هو الذي يتدخل ويحل في مثل هذه الأزمات "عمليات الهرب"، خصوصاً أن قطاع الاستخبارات في مصلحة السجون هو المتضرر الأول في هذه الأزمة.[33]

منطلق الحديث من قبل خارجية الهيئة لحركة حماس وممثلي الفصائل كان: لن نقبل بعقوبات جماعية ولن نعيد تجربة عقوبات 2014، التي مسَّت أصنافاً من الكنتين، وزيارات أسرى غزة، ولن نقبل بأيّ عقوبات أخرى، وجاهزون لدفع أي ثمن في سبيل عدم العودة إلى الوراء، فما حدث هو في الشمال "سجن جلبوع"، وهو بسبب تقصيركم وفشلكم، وعليكم تحمل المسؤولية بدل الانقضاض علينا، واعتبارنا الحلقة الأضعف.[34]

بعد ذلك وتحديداً يوم الجمعة 2021/9/10، بدء قطاع الاستخبارات الخارجي يدخل على الخط، ويتحدث أن هناك إجراءات وهي مؤقتة، الردّ كان الرد نفسه، وأننا لن نقبل تلك العقوبات ولو كانت مؤقتة نريد سقفاً زمنياً.

وفي يوم الأحد 2022/9/12، حضر مسؤولو قطاع الاستخبارات "ريجيف، وديان"، ومساعديهم بسجنيّ ريمون والنقب، تمّ تقريعهم لسلوكهم وتراجع دورهم، وحمّلناهم مسؤولية التبعات لما تعرض له أسرى جلبوع من ضرب وإهانة "قسم حماس"، وكذلك تمّ الحديث معهم بخصوص الجهاد الإسلامي، في البداية حاولوا عدم الاعتراف بهم، وفي نهاية المطاف بدأوا بالتفكير حول حلول مناسبة.[35]

في يوم الثلاثاء 2022/9/14، أبلغت إدارة مصلحة السجون بعودة الفورات لثلاث ساعات، وكذلك العمل في المغسلة وفتحها، وفتح الكانتينا أيضاً، وكان ردّ الحركة الأسيرة أن ذلك غير كافٍ، ورفضوا التفتيشات، وأن الاستمرار بتلك العقوبات كفيل بانفجار الأوضاع، وأن مطالبنا ستكون موسعة في حال دخولنا الإضراب، وأنه سيتم تسليم أسماء المضربين يوم الأربعاء صباحاً، وأن يوم الجمعة سيكون

---

[33] مقابلة مع الأسير المحرر مصعب أبو شخيدم، 2023/1/10.

[34] المرجع نفسه.

[35] مقابلة مع الأسير معمر الشحروري، 2023/1/5.

اليوم الأول للإضراب.[36]على إثر ذلك حدثت جولات تفاوضية مكوكية حتى التاسعة ليلاً، أفضت إلى إرجاع نظام الحياة اليومي كما كان معمولاً به سابقاً، وتمّ رفع القيود عن حركة الممثلين تدريجياً. نتائج الحوارات والمفاوضات تمّ مناقشتها داخل الأطر والمؤسسات التنظيمية من ناحية، وبين كل الفصائل من ناحية أخرى، وكانت الموافقة جماعية على ما تمّ تحصيله وإنجازه.[37]

- و. مع أسرى في سجن جلبوع: في ظلّ اشتعال المواجهة مع الجهاد الإسلامي في أقسام حماس، وحرق بعض غرفهم رداً على الخطوات التي اتخذتها إدارة مصلحة السجون في حقهم، قام أحد الأسرى من حركة حماس برشق الماء البارد على أحد السجانين، "علماً أن هذا الأسير يعاني من بعض الأمراض النفسية"، استغلت إدارة سجن جلبوع الحدث، وقامت بقمع قسم 3 والاعتداء بالضرب المبرح. ولم تكتفِ إدارة السجن بذلك؛ بل قامت بقمعهم مرة أخرى عند نقلهم من سجن جلبوع إلى سجن شطة، حيث تعرض الأسرى للضرب والإهانة.[38]

هذا الحدث وسّع ساحة الاشتباك، وعقّد الموقف، وعلى إثر ذلك تمّ إبلاغ إدارة مصلحة السجون بالتالي:

- ☑ ليس هناك أي حوار أو حديث مع رجالات الإدارة.
- ☑ إخلاء المسؤولية عن السجانين مع وجود قرار تنظيمي عام بالاستهداف.
- ☑ إبلاغ إدارة مصلحة السجون بأن الضباط والسجانين المعتدين معروفون، وهم مطلوبون لنا.
- ☑ إعلان أسماء المطلوبين المعتدين في الإعلام التابع لحركة حماس.[39]

إشكالية الجهاد الإسلامي:

رأت اللجنة المشكلة من حركة الجهاد الإسلامي فيما يخص الأحداث التي أعقبت عملية نفق الحرية، أنها قامت بجهود كبيرة على المستوى الوطني، تكللت بعض جهودها بالنجاح وبعضها بالفشل،

---

[36] مقابلة مع الأسير المحرر مصعب أبو شخيدم، 2023/1/10.

[37] المرجع نفسه.

[38] مقابلة مع الأسير عبد اللطيف حمادة، 2022/10/13، حركة حماس، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/10.

[39] تعميم غير منشور للهيئة القيادية العليا لحركة حماس داخل السجون، 2021/9/16.

واستطاعت اللجنة سحب بعض قيادات الفصائل إلى دائرة المواجهة، ولكن ومن خلال تتبع سير الأمور والأحداث فإن بعض قيادات الفصائل مارست دوراً سلبياً، وكانت مصالحها مقدمة على أي مصلحة أخرى، ومن ذلك مثلاً اتفاق الفصائل مع إدارة مصلحة السجون على عدم الذهاب بخطوة الإضراب بعد حلّ مشاكلها وتحقيق مطالبها الخاصة، مع أن الاتفاق معها كان مخالفاً لما حدث، وحدث ذلك مرتين؛ المرة الأولى بنقض الاتفاق الذي أبرم مع الأخ رئيس الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، وبعدها نقض الفصائل مع الأخ سامح الشوبكي، هذا بالإضافة إلى سلوك بعض "الدوبيرية"، ممثلي الأسرى، الذي كان سلبياً، ويقف عائقاً في وجه المجاهدين.[40] وعليه فإن الباحث يرى أنه وبعد استعراض بعض الفقرات الخاصة باللجنة المشكلة من حركة الجهاد لا بدّ من الاطلاع على آراء الفصائل التي شاركت وعاشت الأزمة.

يرى الأسير كميل أبو حنيش، أن الفصائل عموماً قدمت الشيء الكثير، وأن حركتي فتح وحماس على نحو خاص قدمتا كل الدعم والإسناد لأسرى الجهاد للحيلولة دون استفراد الإدارة بهم والانتقام منهم، وكان الدعم على كافة الأصعدة والمستويات.[41]

أما الأسير محمد إغبارية، فقال: الجهاد الإسلامي بالطبع كان له دور مهم، إذ أنه لم ينسلخ عن المجموع ولم يقل أنا كجهاد، والتنظيم المستهدف الأساسي، والحرب علينا طاحنة غير مسبوقة، لذا فإن خطواتكم لا تكفي ولا ترقى لمستوى الهجمة علينا كجهاد، لم يقل ذلك، وإنما انخرط مع الجميع بالمشروع النضالي مع اتخاذ إجراءات خاصة به بالتوافق مع المجموع.[42] إلا أن الأسير ياسر أبو بكر قال: لقد تُرك الجهاد الإسلامي وحيداً في المعركة، ووقفت بقية الفصائل موقف المتفرج على معاناة أفراده، ولولا

---

[40] تقرير اللجنة المشكلة فيما يخص الأحداث التي أعقبت عملية نفق الحرية المشكلة من قبل حركة الجهاد الإسلامي (غير منشور).

[41] مقابلة مع الأسير كميل أبو حنيش، 2022/10/24، عضو الهيئة القيادية العليا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سجن ريمون، قسم 7، 2023/1/5.

[42] مقابلة مع الأسير محمد إغبارية، 2023/1/12.

خطواتهم النضالية العنيفة بالحرق وتهديدهم بالطعن لما استنفرت إدارة سجون الاحتلال نفسها لدراسة الحالة وإيجاد حلّ للجهاد، وقد يكون استثمار بعض الفصائل لما قام به الجهاد قد أدى إلى نتيجة بعد أن عدّوا أنفسهم وسطاء.[43]

أما الأسير أسامة الأشقر فيرى أنه إذا ما أردنا التحدث عن الأصل أو ما كان يجب أن يكون، يجب عدم السماح تحت أي ظرف باستهداف فصيل أو سجن، وهذا خطأ استراتيجي قاتل، أما مساندة الفصائل فقد كانت بالحد الأدنى، وهذا له ظروفه وأداء الإخوة بالجهاد أسهم بذلك، وكان يجب أن يكون أفضل من ذلك بكثير.[44]

وفي هذا الصدد يشير الأسير قتيبة مسلم إلى دور حركتَي فتح وحماس كونهما الأكثر عدداً في الحركة الأسيرة، وانسجامهما، وحرصهما على رفض الإجراءات العقابية وقرارات الحصار وردود الفعل، واعتبار أن حماية الجهاد الإسلامي مسؤولية جماعية ويسهم به الكل الوطني، كون الاستهداف كان لا ينحصر بالجهاد، وإنما يمس كل تفاصيل حياة الأسرى.[45]

وفي السياق نفسه، يؤكد الأسير هيثم العنتري قائلاً: كنت متابعاً للكثير من التفاصيل حول تواصل الإخوة في حركتَي فتح وحماس مع الإخوة في الجهاد الإسلامي، ويسجل للحركة الأسيرة كافة موقفها المشرف، والذي منع الاستفراد بالإخوة في حركة الجهاد. ويضيف: لقد خاض الإخوة من قادة الحركة الأسيرة من تنظيمي فتح وحماس حوارات يومية وشاقة باسم الجهاد، كون إدارة مصلحة السجون رفضت التحدث مع قادة الأسرى من حركة الجهاد وعدم التعامل معها، حيث كان الإخوة في فتح وحماس على تواصل دائم ووثيق لشرح مطالب الجهاد وأسراه، ولصدّ الهجمة عن أسرى التنظيم، وقد جاء الإخوة في فتح وحماس، بحلول مقبولة في تلك الأثناء كون مصلحة السجون حتى الآن لم تحتمل ولم تستوعب ما قام به أسرى نفق الحرية، وخصوصاً أن أغلبهم يتبعون لتنظيم الجهاد الإسلامي.[46]

---

[43] مقابلة مع الأسير ياسر أبو بكر، قيادي في حركة فتح، 2023/1/1.

[44] مقابلة مع الأسير أسامة الأشقر، قيادي في حركة فتح، 2023/1/1.

[45] مقابلة مع الأسير قتيبة مسلم، 2023/1/4.

[46] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2023/1/3.

إلا أن الأسير سلامة القطاوي أكد أن علاقتنا مع كل الفصائل قائمة على الاحترام المتبادل، وعلى الشراكة الوطنية والاعتقالية، وأكد كذلك أن التواصل والمشاورات والنقاشات كان سيد الموقف منذ اللحظات الأولى لبروز الأزمة مع كل الفصائل بشكل عام، ومع الجهاد الإسلامي على وجه الخصوص. وسرد قائلاً: أنه تمّ تشكيل هيئة وطنية من كل الفصائل لوضع الخطط لمواجهة هذه العقبات والهجمة المسعورة من قبل إدارة مصلحة السجون، وأن كل قرار بلغنا به كان يواجه بشكل وطني شامل مع كل الفصائل، وأن كل قرارات نقل المؤبدات مرفوضة لدينا، ولكل الفصائل (جهاد، فتح، الجبهة)، وأن كل قرار يتم مواجهته حسب الحاجة المطلوبة دون اجتهادات فردية ودون أي تصعيد.[47]

ويستعرض الباحث هنا مشروع التحرك أو البرنامج النضالي الهادف لصد الهجمة المسعورة التي أعلنتها إدارة مصلحة السجون ضدّ الأسرى بشكل عام.[48]

اسم المشروع: موحدون في وجه العدوان.

- **الوسائل**: الإضراب المفتوح عن الطعام لمن استطاع وأراد، مع تحشيد كافة أسرانا وكافة فصائل العمل الوطني.
- **الأهداف**: وقف الهجمة وإعادة الأوضاع كما هي قبل تاريخ 2021/9/6.
- **التوقيت**: التاريخ المقترح 2021/9/15 وذلك ليتسنى ترتيب الصفوف.
- **قيادة الخطوة**: يمثل كل فصيل في لجنة الإضراب رئيس هيئة أو من ينوب عنه، وكل من يشارك من الفصائل بحسب نسبة عدد المضربين، وهي القيادة التي تأخذ قرار الفك، وتتفاهم فيما بينها على خوض المشروع حتى النهاية، ويكون ذلك وثيقة شرف مُوقَّعاً عليها.
  - ممثل حركة حماس، رئيس الهيئة سلامة القطاوي.
  - ممثل حركة فتح عمار مرضي.
  - ممثل حركة الجهاد الإسلامي زيد بسيسو، رئيس الهيئة أو سامح الشوبكي.

---

[47] مقابلة مع الأسير سلامة القطاوي، 2023/1/10.

[48] محضر غير منشور لاجتماع أعضاء الهيئة القيادية العليا لحركة حماس، 2021/9/10.

- ممثل حركة الجبهة الشعبية وائل الجاغوب.
- ممثل حركة الجبهة الديمقراطية حسين درباس.

☑ • عند اتخاذ قرار الفك حال تمّ طرح عرض مناسب يكون التصويت بنسبة الثلثين للفك، ويكون تمثيل كل فصيل مرتبط بالعدد عن قرار الفك.

◄ آليات العمل:

☑ 1. يتم الحديث مع الفصائل كافة لإرسال رسائل باسم الحركة الأسيرة للفصائل في الخارج، تطالبهم بالدعم والإسناد؛ لأن الموضوع أكبر من مصلحة السجون وتتجاوزه.

☑ 2. يتم حشد كافة وسائل الإعلام الوطنية والمحلية والدولية والمؤسسات خلف هذه الخطوة.

☑ 3. عدم الانجرار بأي معارك جانبية حتى لحظة الانطلاق.

☑ 4. في حال تمّ عزل قيادة الخطوة قبل أو في أثناء الخطوة لا يتم أخذ أي قرار من دونهم.

☑ 5. يتم توزيع نشرات توعوية وإرشادية تتحدث عن الإضراب وظروفه.

☑ 6. لا يتم تناول السكر أو الإنشور ولا الإنفوزيا في الإضراب، ويسمح بتناول الفيتامينات الأساسية التي تُعطى في اليوم 14 في الإضراب.

☑ 7. لا يتم إجراء الفحص بشكل عام، وذلك للتأثير على إدارة السجون ونقلنا للمشافي.

☑ 8. يتم الوقوف على العدد ما استطاع الأسير ذلك، وذلك لتخفيف التنكيل بالأسرى.

◄ مطالب الحد الأدنى في الأسبوع الأول:

☑ 1. إعادة الوضع لما كان عليه قبل 2021/9/6، بما في ذلك إعادة واقع الجهاد الإسلامي كما كان عليه.

☑ 2. توسيع تركيب الهاتف العمومي، وتحسين شروطه، بحيث يتم تركيبه عند الأسيرات والمرضى والأشبال في سجنيّ عوفر ومجدو، وأن يتم فتحه طوال الأسبوع دون تحديد وقت الأسير، على أن يبقى الجهاز مفتوحاً طالما أن القسم مفتوح ودون تحديد الأرقام.

3. أي مطالب إضافية خاضعة للحوار ولعمر الإضراب، ولا يكون هناك فكاً ما لم تتحقق مطالب الحد الأدنى.

4. يكون تسليم أوراق الإضراب وأسماء المضربين مساء يوم الثلاثاء 2021/9/14 على أن يكون الخروج فوجاً واحداً بالتزامن في كل السجون.

5. دور الأسرى غير المشاركين في الإضراب هو الإسناد عبر العصيان المدروس.[49]

ومن الجدير بالذكر هنا أن إدارة السجون أبلغت قيادة الحركة الأسيرة عن تراجعها عن العقوبات الحياتية، ما يعني عدم الاضطرار للذهاب إلى الإضراب المفتوح من قبل الأسرى، والإبقاء على الخطوات التصعيدية فقط، ودعم الجهاد الإسلامي بكل قوة.

من خلال استعراض الباحث لمحاضر الاجتماعات والتعاميم التي استطاع الحصول عليها، ومن خلال اطلاعه على أرشيف المحادثات للنقاشات والمشاورات لقيادة الفصائل للحركة الأسيرة يرى الباحث أن حجم الضربة التي تلقاها تنظيم الجهاد الإسلامي كبيرة جداً، خصوصاً بعد عزل قياداتهم، من الصف الأول والصف الثاني، وتسلم إدارة الأزمة من قبل أسرى لا يمتلكون الخبرة الكافية في إدارة مثل تلك الأزمات، وهذا ما أكده الأسير علي الصفوري بتشكيل لجنة طوارئ لإدارة الوضع التنظيمي في السجون، وكان أول قرار لدى الجهاد أنه إذا تمّ تفريغ الغرف سيتم حرق الغرف، وهذا تجلى في حرق قسم 6 في النقب. حيث تحفّظ الصفوري على حرق قسم 6، ورأى أنه كان يجب ألا يتم حرقه.[50]

وبعد اتخاذ قرار الحرق وتنفيذه، استنفرت مصلحة السجون، وزادت من رزمة العقوبات، فتم توزيع الجميع على الغرف كخطوة أولى من قبل الإدارة، وتمّ اتخاذ قرارات إضافية، ويرى الصفوري أنه كان هناك إمكانية للتصعيد أكثر لكن الإخوة في لجنة الطوارئ خبرتهم قليلة، وخصوصاً أنهم حديثو العهد في سجن ريمون. وهذا أدى إلى إطالة الأمر أكثر من اللازم من ناحية، وانعكس على التعامل مع

[49] المرجع نفسه.

[50] مقابلة مع الأسير علي الصفوري، 2022/10/1، قيادي في الجهاد الإسلامي، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/12.

الفصائل من ناحية أخرى، وقد لعبت حركتا حماس وفتح دوراً إيجابياً في مساعدة حركة الجهاد الإسلامي خصوصاً في هذه الظروف الصعبة.[51]

لقد تسرعت حركة الجهاد الإسلامي في اتخاذ العديد من القرارات والخطوات الاستباقية، ولم يستمعوا إلى بعض النصائح من الفصائل، مثل عدم الذهاب إلى فكرة حرق الغرف بأي شكل، والذهاب إلى فكرة الإضراب. وهذا ما أكده الأسير سلامة القطاوي والأسير مصعب أبو شخيدم في تواصلهم مع الأسير عبد عبيد، والطلب منه عدم الذهاب إلى فكرة الحرق، والذهاب إلى فكرة الإضراب، وأن حماس سوف تدعم الإضراب بـ 100 من أسراها، إلا أن الأخير أخذ قرار الحرق للغرف في قسم 6 بالنقب، قبل أن تقوم إدارة السجن بتفريغهم من القسم.[52]

كما وضعت لجنة الطوارئ برنامجاً تصعيدياً لكافة السجون، ومن ضمنه التمرد على إدارة السجون، وحسب ما تمكن الباحث من الحصول عليه من معلومات لتقرير اللجنة المشكلة فيما يخص الأحداث التي أعقبت عملية نفق الحرية، تبين أن هناك عدداً لا بأس به من السجون والشخصيات التي لم تلتزم بقرارات اللجنة سواء في التمرد أم الحرق، مثل: سجن إيشل، ومجدو، وكذلك بعض الشخصيات التي يرى الباحث عدم ذكر أسمائهم مراعاة للخصوصية.

ولقد بذلت الفصائل بشكل عام وحركة حماس على وجه الخصوص جهداً كبيراً وواضحاً لحل إشكالية الجهاد، ولكن في الوقت نفسه تطلب من الجهاد الإسلامي مسؤولية عالية والإبقاء على حالة التوتر العالي دون الذهاب لأي خطوة أو اجتهاد غير مسؤول قد يعقّد أو يصعّب التوصل إلى حلّ يرضيهم. وعليه، تمّ التواصل مع كافة الفصائل والاتفاق على برنامج نضالي لمساندة ودعم الجهاد، للخروج من الأزمة، والعمل على إعادة الأمور إلى سابق عهدها، حيث بدأ تفعيل هذا البرنامج يوم الإثنين 2021/10/4.

[51] المرجع نفسه.

[52] مقابلة مع الأسير سلامة القطاوي، 2023/1/10؛ ومقابلة مع الأسير المحرر مصعب أبو شخيدم، 2023/1/10.

2. على المستوى الخارجي:

أ. الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية:

لقد عمت المسيرات كل المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة والأراضي المحتلة سنة 1948 الفرحة بتحرر الأسرى، وتعاطف كل شعبنا في الوطن والشتات، وحتى في العالم وظهرت قضية الأسرى من جديد وبقوة وطفت على السطح، وكان حديث الشارع فقط عن الأسرى.

لكن السلطة الفلسطينية، كما حكومة "إسرائيل" وأجهزتها الأمنية، تفاجأت بحجم التأييد الفلسطيني الهائل لقضية الأسرى، والتعاطف، والوقوف مع الأسرى والمسيرات المؤيدة في شوارع المدن والقرى والمخيمات والدول الشقيقة والصديقة، كل هذا استدعى منهم عدم تفجر الأوضاع وخروج الأمور عن السيطرة.

ولأن السلطة تعلم معادلة الأسرى، وتمتلك علاقات متنوعة مع صناع القرار في "إسرائيل" من أجهزة أمنية ووزراء، رأى الأسير هيثم العنتري أن السلطة وقياداتها استغلت هذه العلاقة من أجل عدم تفجر الأمور وخروجها عن السيطرة.[53]

وفي هذا الصدد، أشار الأسير أسامة الأشقر أنه ولأول مرة "نشعر بصدق لمواقف حقيقية جادة من الإعلام الرسمي، والسلطة الوطنية بكافة دوائرها السياسية والأمنية والإعلامية".[54] وأكد ذلك الأسير قتيبة مسلم بقوله: "لقد كانت هناك حالة انسجام وتنسيق وتوافق ما بين رؤية الأسرى، والجسم التنظيمي والنظام السياسي"، وهذه المفارقة كانت إحدى معارك سنة 2017، "إضراب الأسير مروان البرغوثي"، حيث تمّ اختراق

مروان البرغوثي

[53] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2023/1/3.

[54] مقابلة مع الأسير أسامة الأشقر، 2023/1/1.

الموقف الرسمي للسلطة سلبياً ضدّ المعركة بعد عشرين يوماً من انطلاقها، وغياب الغطاء من الأجهزة الأمنية خاصة. ويضيف مسلم: "أما في التجارب النضالية الأخيرة، فقد كان الإعلام والميدان والموقف الرسمي داعماً للأسرى وحقوقهم، ولهذا كان دور الأسرى تحريكياً، وتفجيراً، وتعبوياً، وواضحاً، ولعبت المنظومة السياسية والأمنية دوراً مركزياً في الوصول إلى تفاهمات ونتائج مباشرة، مهما كانت الأسباب والدوافع المتنوعة، وعلى رأسها خشية كل الأطراف من تفجر الأوضاع جماهيرياً بما يمس الأمن".[55]

ولعبت السلطة ممثلة بماجد فرج وحسين الشيخ دوراً مركزياً مُجبَرين، وهم على اطلاع دائم بما يحدث في السجون عبر وسطائهم من أبناء الأجهزة الأمنية من الأسرى في الضغط على جهاز الشاباك من ناحية، ومصر من ناحية أخرى لصد الهجمة الشرسة.[56]

أما موقف الإعلام الرسمي للسلطة الفلسطينية:

- ☑ التغطية مستمرة كما يحدث في السجون سواء كان في نشرات الأخبار أم الموقع الرسمي للإذاعة والتلفزيون.
- ☑ تركيز الضوء على قضية الأسرى، وعملية هروب عسقلان ونفحة وغيرها من عمليات كان أفراد فتح جزءاً منها.
- ☑ التأكيد على موقف حركة فتح الراسخ الداعم للأسرى عبر استضافة أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري باستمرار في نشرات الأخبار وبرنامج ملف اليوم.[57]
- ☑ التركيز إعلامياً على زكريا الزبيدي، وتهميش حقيقة أن محمود العارضة والجهاد الإسلامي بشكل عام هم أهل القصة الحقيقية، لكن دون الوقوع في فخ تجاهل الحدث نفسه.[58]

---

[55] مقابلة مع الأسير قتيبة مسلم، 2023/1/4.

[56] مقابلة مع الأسير أمجد عواد، 2023/1/3.

[57] المرجع نفسه.

[58] مقابلة مع الأسير محمد أبو طبيخ، 2022/8/12، قيادي في جهاد إسلامي، سجن ريمون، قسم 3، 2023/1/10.

◄ ب. موقف الفصائل الفلسطينية في غزة:

لقد كان لفصائل المقاومة وقفة مشرفة في إسناد الأسرى والتهديد بإشعال حرب في حال المساس بهم، وهذه القضية كانت في حسبان متخذ القرار الإسرائيلي الذي خشي من تصاعد الفعاليات المساندة للأسرى في حال مورست الضغوط على السجون.[59]

فيما أكد ذلك الأسير أسامة الأشقر بقوله: إن الجهد الخارجي الذي بذل في أثناء الحراك الأخير كان له الأثر الواضح في صدّ الهجمة، ما أدى لتراجع إدارة السجون بضغط الشاباك، والجيش لإيقاف هذه الهجمة والتراجع عن إجراءاتها بسبب تهديد فصائل المقاومة.[60]

ورأى العنتري أن لفصائل المقاومة دوراً مهماً وأساسياً في إيقاف الهجمة، حيث كان التناغم موحداً، وكانت وحدة حقيقية على أرض غزة من أجل الأسرى، وعليه لعبت الفصائل الفلسطينية في غزة دوراً مهماً في المساعدة بصد الهجمة على الأسرى.[61]

ولقد أكَّد الأسير يوسف قيسية، ذلك بقوله: إن دور الفصائل في غزة والإعلام المقاوم كان له وقعُه على المجريات التي تتعرض لها الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال، ولقد أخذت الحكومة الإسرائيلية تهديدات المقاومة والغرفة المشتركة على محمل الجد، ما دفعها إلى التراجع عن الكثير من العقوبات التي فرضتها على الحركة الأسيرة خصوصاً فيما يتعلق بالحياة اليومية.[62]

إلا أن الأسير ياسر أبو بكر له رأي خاص فيما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية في الضفة وكذلك "السلطة في غزة" (كما أسماها)، حيث قال: لقد تفاعلت السلطتان في رام الله وفي غزة مع الحدث

---

[59] مقابلة مع الأسير كميل أبو حنيش، 2023/1/5.

[60] مقابلة مع الأسير أسامة الأشقر، 2023/1/1.

[61] مقابلة مع الأسير هيثم العنتري، 2023/1/3.

[62] مقابلة مع الأسير يوسف قيسية، 2022/9/12، حركة حماس، وأمير قسم 4 في سجن ريمون، 2023/1/2.

القائم في سجون الاحتلال، بشكل واكب تطورات حدث نفق الحرية الذي أصبح حدثاً عالمياً، فكان كلما زاد تفاعل العالم مع الحدث زاد أيضاً تفاعل السلطتين، وبمعنى تحكم بالمشهد وتطورات الحدث، وما إن بدأ التفاعل يتراجع حتى بدأ التفاعل أيضاً لدى السلطتين بالتراجع؛ لتعود الأمور إلى سابق عهدها: وقفات رمزية مع الأسرى وفعاليات لا يسمح فيها سوى من يشارك بها، وهم في أقصى الأحوال بالعشرات.[63]

خامساً: العوامل والإنجازات:

1. العوامل التي أسهمت في نجاح الحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية:

لقد وقفت الحركة الأسيرة الفلسطينية أمام تحديات كثيرة وكبيرة عبر مسيرتها التاريخية والنضالية والاعتقالية، ولم تكن الهجمة الأخيرة بعد عملية نفق الحرية، في ظلّ إصرار مصلحة السجون على تغليب معاييرها الانتقامية عن طريق فرض وقائع جديدة على الأرض كحل تنظيم الجهاد الإسلامي، هذا الأمر تطلب من الحركة الأسيرة بجميع فصائلها الانتفاضة في وجه السجان لإفشال مخططاته الرامية لضرب المؤسسة الاعتقالية والتمثيلية والتنظيمية.

ويرى الباحث أن هناك عوامل رئيسية وأخرى ثانوية لعبت دوراً في نجاح الحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية، والتي كانت على النحو التالي:

◄ العوامل الرئيسية:

ثمة عوامل رئيسية أدت لنجاح الأسرى في معركتهم التي وصلت إحدى أهم ذرواتها بإعلان الأسرى، وبشكل جماعي الإضراب المفتوح عن الطعام بدءاً من الجمعة 2021/9/17 إن لم تتراجع سلطات سجون الاحتلال عن قرارها القمعي بمعاقبة كافة الأسرى وفي كل السجون عبر سحب مكتسباتهم وإنجازاتهم الحياتية الأساسية، وأهمها "النظام اليومي" للتغطية على فشلها منع ستة من زملائهم في جلبوع

[63] مقابلة مع الأسير ياسر أبو بكر، 2023/1/1.

انتزاع حريتهم يوم 6 أيلول/ سبتمبر عبر نفق حفروه منذ كانون الأول/ ديسمبر على الرغم من أنف السجان وإجراءاته الصارمة.[64]

☑ **عامل النجاح الأول: الوحدة** بين الأسرى كافة؛ فتح وحماس والجهاد واليسار، ولقائهم على برنامج نضالي موحد وواضح المعالم بصورة كبيرة جداً من حيث الأهداف والوسائل، فالهدف الرئيسي قبل الدخول الفعلي في الإضراب في 17 أيلول/ سبتمبر هو إعادة النظام اليومي كما كان عليه قبل 6 أيلول/ سبتمبر ، وهدف آخر هو رفض تفكيك تنظيم الجهاد الإسلامي وإعادة أفراده إلى غرفهم في الأقسام المختلفة، فإن رفضت سلطة السجون الهدف الأول دخلوا في الإضراب دون تردد، وإن وافقت عليه ورفضت الثاني جزئياً أو كلياً أوقفوا الإضراب واستمروا بالمطالبة بالثاني بوسائل دون الإضراب المفتوح وهي كثيرة وفاعلة، وهذا ما حصل على أرض الواقع فعلياً. ومن الإدارة السليمة لمعركتهم مع سلطات السجون أنهم ركّزوا على أهدافهم ولم يسمحوا لسلطات السجون أن تحرفهم عن الهدف المحدد، فتعاملوا على سبيل المثال مع الأحداث الطارئة بمسارات وخطوات نضالية مختلفة، كما حصل في الرد على اعتداء ضباط الاحتلال على قسم جلبوع 3، وعلى رأسهم الأسير عثمان بلال بوسائل غير الإضراب المفتوح عن الطعام بالرغم من بشاعة ما حصل.

وكذلك أجلوا مطالب أخرى مهمة كرفع عقوبات 2014 على حماس، وكتوسيع وتحسين التلفون العمومي للمرضى والأخوات لمعارك أخرى خاصة.[65]

وحسب وصف الأسير كميل أبو حنيش كانت الوحدة العامل الأبرز في نجاح الحركة الأسيرة في صدّ الهجمة، وحدتها لأول مرة منذ سنوات طويلة، هذه الوحدة التي جاءت نتيجة لاستشعار عموم الأسرى بالاستهداف؛ فكانت لجنة الطوارئ الوطنية خير معبر عن هذه الوحدة ولو بالحدود الدنيا والمؤقتة، وأضاف لقد كانت قضية تلويح الحركة الأسيرة بالإضراب، وإمكانية شروعهم بتنفيذه، مسألة غير مجندة لمصلحة السجون خصوصاً في ظلّ ما أصابها من ضعف في أعقاب فرار الأسرى الستة، وإنها ستضطر

---

[64] مقابلة مع الأسير عبد الناصر عيسى، 2023/1/10.

[65] المرجع نفسه.

للرضوخ لمطالبهم في حال انطلاق الإضراب.[66] فالهجوم الذي شنته الحكومة الإسرائيلية ووزراؤها وإعلامها كانت ضدّ واتجاه الأسرى بشكل عام، ولم تفرق بين فصيل وآخر، حيث إن الحملة الشعواء عصفت بكل الأسرى من حيث شروط حياتهم ومكتسباتهم وإنجازاتهم.

هذه العقوبات التي شملت كلّ الأسرى وفي كافة السجون وكل الفصائل من ناحية وحجم الضرر الذي مسّ الجميع واستشعار الخطر الكبير من ناحية أخرى كل ذلك استدعى وتطلب من الحركة الأسيرة سرعة التشاور، ولملمة أوراقها والاتفاق على برنامج نضالي موحد لصدّ الهجمة والتغلب عليها، وبما أن العقوبات مسّت الجميع أصبحت كل الفصائل والحركة الأسيرة مستعدة للمواجهة والتوجه الموحد ضدّ سياسة العقاب الجماعي، والاستعداد لخوض المواجهة معاً.[67]

إلا أن الأسير ياسر أبو بكر كان له رأي مغاير فيما يتعلق بالوحدة، حيث قال: إن الوحدة التي تمثلت بها الحركة الأسيرة لم تكن سوى وحدة شكلية ومرحلية؛ لأن الجوهر مغاير تماماً للحقيقة التي تقررها الحقائق والوقائع، "فنحن نرى أن الحركة الأسيرة ما تزال في أسوأ حالاتها في ظلّ فقدانها لوحدة الموقف والهدف والإطار، والرؤية والاستراتيجية، فالفصائل مشتتة، ولكنها تتخذ لها ممثلاً خاصاً لها، وحركة فتح بالذات والتي لا تمتلك حتى اليوم مرجعية لها، فلها بدلاً من الممثل عشرات الممثلين، وكل من أولئك يقيم علاقاته الخاصة مع ضباط إدارة السجون".[68]

الأمر الآخر الذي أثّر على الوحدة الاعتقالية هو الانقسام السياسي الفلسطيني الذي انعكس على الأسرى والحركة الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية، على مستوى التنسيق والتشاور والدفاع المشترك عن الحقوق والإنجازات والمكتسبات للحركة الأسيرة. ولقد مثَّل استشعار الخطر عند كل مكونات الأسرى دافعاً للتوحد والردّ الجماعي لصدّ العدوان، حيث كانت الجهوزية والاستعدادية حاضرة عند كل الفصائل، وكان موقف كل الفصائل فاعلاً بما فيها حركة فتح، وكان للثقة والوعي والرؤية النضالية

---

[66] مقابلة مع الأسير كميل أبو حنيش، 2023/1/5.

[67] مقابلة مع الأسير مروان المحتسب، 2020/10/12، قيادي في حركة حماس، سجن ريمون، قسم 4، 2023/1/10.

[68] مقابلة مع الأسير ياسر أبو بكر، 2023/1/1.

والتعاطي الإيجابي إسهامٌ كبيرٌ في صياغة خطوات وبرامج وتفاهمات جنبت الحركة الأسيرة متاهات وأثماناً عدة.

☑ **عامل النجاح الثاني: الحراك الشعبي**: ففي ظلّ أصعب الظروف السياسية محلياً وإقليمياً، كان الحراك والتفاعل الشعبي مع قضية الأسرى هو سيد الموقف، وكان هذا التفاعل يتصاعد طردياً عند إعلان الأسرى عن خوضهم معركة الأمعاء الخاوية، فكانت على الدوام العديد من الوقفات والفعاليات والاعتصامات بالإضافة إلى الاشتباك مع جنود الاحتلال في نقاط الاحتكاك، وصولاً إلى ارتقاء شهداء في هذه الاشتباكات.

وقد تطورت الأمور في العديد من الأحيان إلى القيام بعمليات فدائية لنصرة الأسرى سواء بصفة تنظيمية أم فردية،[69] فالوقفة المشرِّفة لشعبنا في الداخل والخارج ولكل أحرار العالم، واشتباك الجماهير الفلسطينية مع قوات الاحتلال في أكثر من مئة نقطة في الضفة الغربية والقدس، وحدهما أشعل الضوء الأحمر لدى الاحتلال ومخاوفه من اشتعال جبهة الضفة الخطيرة وزيادة تدهور الأوضاع مع غزة، فأوعز رجال أمن الاحتلال لمستواهم السياسي أن اعملوا على تهدئة جبهة السجون ولو بالتنازل للأسرى، فإن أمامنا إيران وغزة والكورونا، ومن حولنا هشاشة الحكومة ولا تترددوا، وهذا ما تمّ فعلياً.[70]

☑ **عامل النجاح الثالث: فصائل المقاومة في غزة** وتهديدها الأمين الموثوق لدى الاحتلال بأن إضراب الأسرى سيؤدي للمزيد من التوتر، وقد يقود المنطقة لحرب لا يريدها أحد.

لقد عزز هذا الموقف من صمود وإصرار الأسرى على مطالبهم، وزاد من مخاوف الاحتلال ومن رغبته في التراجع والخضوع لمطالب الأسرى العادلة.[71]

إن تدخل المقاومة في غزة لم يكن المرة الأولى من أجل الأسرى، فلقد مثّل ضرب تل أبيب فجر 2019/3/25 بصاروخ من المقاومة الفلسطينية، رداً على اعتداء قوات القمع التابعة لمصلحة السجون،

---

[69] أيمن سدر، تحليل كفاءة وفاعلية القرارات المتعلقة بإضراب حركة حماس أيلول/ سبتمبر 2019 في سجون الاحتلال الإسرائيلي: سجن ريمون/ قسم 1، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/7/13، ص 5، انظر: https://www.alzaytouna.net

[70] مقابلة مع الأسير عبد الناصر عيسى، 2023/1/10.

[71] المرجع نفسه.

دافعاً قوياً للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل ومنع انهيار التهدئة بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي.[72] وهذا التدخل من قبل المقاومة الفلسطينية في غزة سنة 2019 أسهم في حسم معركة الأسرى مع إدارة مصلحة السجون، وهذا تقريباً ما تكرر في هذه المعركة إلا أن المقاومة اكتفت بالتهديد، وهو ما أتى أكله وأسهم في نجاح معركة أيلول الحرية، وهذا ما أكده الأسير كميل أبو حنيش بقوله: كان لفصائل المقاومة وقفة مشرفة في إسناد الأسرى والتهديد بإشعال حرب في حال المساس بهم، وهذه القضية كانت في حسبان متخذ القرار الإسرائيلي الذي خشِي من تصاعد الفعاليات المساندة للأسرى في حال مورست الضغوط على السجون.[73] أما الأسير عاهد غلمة فكان رأيه أن أداء فصائل المقاومة وحتى فصائل العمل الوطني والإسلامي في شطرَي الوطن، وإن انطلق منهم العديد من آليات التهديد، لكن المشاركة كانت متفاوتة وخجولة في بعض المناطق وتحتاج إلى وضع برامج وخطط متفق عليها مسبقاً لمثل هذه الأحداث.[74] وفي السياق ذاته، أفاد الأسير سلامة القطاوي: أنه قد تمّ التواصل مع كافة قيادة الحركة خارجاً، وإرسال رسائل قوية وحازمة للوسطاء للتدخل قبل انفجار الأمور، وكذلك تمّ عقد لقاء وجلسة خاصة للمكتب السياسي لإقرار الدعم من الألف إلى الياء.

إن العوامل الرئيسية الثلاث، الوحدة والحراك الشعبي وفصائل المقاومة في غزة كانت الركيزة الأساسية التي أسهمت في نجاح الحركة الأسيرة في معركة أيلول الحرية، فقد كان للدور السياسي، سواء كان من قبل السلطة الفلسطينية أم الفصائل، الأثر في تشكيل حالة من الضغط عبر الوسطاء (سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي)، على الحكومة الإسرائيلية، ولا يمكن التغافل عن بعض العوامل الثانوية التي كانت رافداً في تغذية العوامل والأدوات التي صبّت في مصلحة الحركة الأسيرة، ومن هذه العوامل:

- القرارات الخاطئة من قبل إدارة مصلحة السجون التي فرضت العقوبات الجماعية على كل الأسرى دون تفريق، ما أجبر الأسرى على الوقوف صفاً واحداً.

---

[72] أيمن سدر، تحليل كفاءة وفاعلية القرارات المتعلقة بإضراب حركة حماس أيلول/ سبتمبر 2019 في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ص 11.

[73] مقابلة مع الأسير كميل أبو حنيش، 2023/1/5.

[74] مقابلة مع الأسير عاهد غلمة، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2023/1/6.

- حالة التخبط والإرباك والمزاودات والصراعات الداخلية بين قيادات مصلحة السجون، وتصفية الحسابات الواضحة، والبحث عن كبش فداء كما حصل مع مدير سجن جلبوع، ومسؤول الاستخبارات، وفضيحة التحرش الجنسي من قبل الأسير محمود عطا الله.
- الإهمال المتوارث لمصلحة السجون منذ فترة حكومة نتنياهو.

لقد حقّق الأسرى والحركة الأسيرة مجتمعة عدة مطالب رئيسية وفرعية وبأقل التكاليف الممكنة، ودون الخوض في إضراب كبير واستراتيجي عن الطعام.

وبقيت العديد من التفاصيل يمكن لهم إنجازها من خلال الخطوات التكتيكية والحوار المستمر مع إدارة مصلحة السجون.

2. الإنجازات:

وعليه، يمكن استعراض هذه الإنجازات على النحو التالي:

- صدّ الهجمة الشرسة من قبل الحكومة الإسرائيلية وسلطات الاحتلال، وإجبارها على التراجع وإعادة النظام اليومي للأسرى كما كان عليه قبل 2021/9/6، والذي يعدّ نظام الحد الأدنى من الحياة الإنسانية المعقولة.
- النجاح في منع إدارة مصلحة السجون من تفكيك وحلّ تنظيم الجهاد الإسلامي، وكذلك النجاح في انتزاع موافقة إدارة مصلحة السجون على إعادة تجميع أفراد الجهاد الإسلامي في غرف خاصة بهم، وفي الأقسام التي كانوا فيها قبل 2021/9/6.

- تشكيل لجنة الطوارئ العليا، والتي تشمل كل فصائل الحركة الأسيرة، وعلى رأسهم حركتا فتح وحماس الذين فرّق بينهم الانقسام منذ سنة 2007.
- اكتساب الأسرى والحركة الأسيرة في هذه المعركة سلاح الردع، والذي لا بدّ من المحافظة عليه بكل الطرق وبحكمة وحزم وعدم خسرانه وإضاعته والبناء عليه.
- إعادة بعض الأصناف الخاصة بالكانتينا والتي تمّ سحبها منذ سنة 2014، كشراء بعض الفواكه الموسمية مثل: التين، والجوافة، والعنب، والبلح الأصفر، والأفوكادو، وكذلك أصناف من الخضراوات المفرزة مثل: البامية، والفول الأخضر، والسبانخ.

لقد كانت الإنجازات المهمة لجهة إعادة الشروط الحياتية والاعتقالية للحركة الأسيرة بعد أن تمكنوا من كسر العديد من حلقات منظومة الانتقام والسيطرة والقمع التعسفي لإدارة مصلحة السجون عبر وحدة الإرادة والعمل الجماعي المنظم، والممثل بلجنة الطوارئ العليا للحركة الأسيرة، والتي شكلت لأول مرة منذ الانقسام السياسي الفلسطيني سنة 2007، انعكاساً إيجابياً على الوحدة الاعتقالية داخل السجون الإسرائيلية من ناحية، وعلى جميع الأصعدة والمستويات الفلسطينية في الخارج من ناحية أخرى، حيث حظيت الحركة الأسيرة بالمساندة والالتفاف الواسع جماهيرياً، وسياسياً، وإعلامياً، ومقاومة.

سادساً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. إن الإجراءات التي شهدتها الساحة الاعتقالية بعد العملية البطولية النوعية "نفق الحرية" مثّلت خلاصة التجارب القمعية السابقة، وأخذت شرعيتها من أعلى الهرم السياسي الذي عاش هزيمة مركّبة أمنياً واستخبارياً، وكشف حجم الثغرات في أداء مصلحة السجون والأمن العام.[75]

[75] مقابلة مع الأسير قتيبة مسلم، 2023/1/4.

2. على الرغم من حجم الخبرات والتجارب التاريخية للحركة الأسيرة على المستوى النضالي والاعتقالي والوطني الموحد، ما زالت هناك مساحة للنفس الحزبي الضيق في الحياة المنعزلة، وما يترتب عليها من حواجز نفسية، ولاحقاً فعلياً تؤثر على إمكانية التعايش المشترك خاصة بين حركتي فتح وحماس.

3. يعد دور المؤسسات الاعتقالية للحركة الأسيرة حتى اللحظة منحصراً في ردود فعل الأزمات، ولم تصل إلى حدّ التطور الحقيقي في تعزيز لجان الحوار واللجان النضالية، ووضع الخطط لما هو قادم خصوصاً في ظلّ الحكومة اليمينية الجديدة والتي من المحتمل أن يكون أحد وزرائها المتطرف اليميني إيتمار بن جفير Ben-Gvir.

إيتمار بن جفير

4. الهجمة المسعورة التي تعرض لها تنظيم الجهاد الإسلامي خصوصاً في عزل قيادات الصف الأول والثاني أثّر كثيراً على أدائها في مواجهة وصدّ الهجمة من ناحية، وفي التعاطي والتنسيق مع فصائل الحركة الأسيرة، وبان على عملهم الإرباك والتخبط في بعض الخطوات، وهذا كان واضحاً في تقرير اللجنة التي شُكِّلت لتقصي الحقائق عند الجهاد الإسلامي.

5. حجم التهديدات التي وجهها تنظيم الجهاد إلى إدارة مصلحة السجون كان كبيراً جداً، إلا أنهم فعلياً وعلى أرض الواقع لم ينفذوا شيئاً سوى حرق الغرف، وحتى هذه الخطوة والفعل لم يتقنوه بالشكل والصورة المناسبة.[76]

6. كان لكل من حركتيّ فتح وحماس على وجه الخصوص دور كبير في الضغط على إدارة مصلحة السجون للتوصل لاتفاق مرضي كمرحلة أولى، ومن ثم استطاعت الحركتان بعد جهد كبير أخذ الجهاد الإسلامي إلى مربع العمل الجماعي والفصائلي، وكذلك كان لدور فصائل اليسار الأثر الفعال والإيجابي في هذه الأزمة.

[76] مقابلة مع الأسير معمر الشحروري، 2023/1/5.

7. ضخامة الحدث وصداه وارتداداته وتداعياته على المستوى السياسي والأمني والاستخباراتي الإسرائيلي من جهة وعلى الحركة الأسيرة من جهة أخرى، والالتفاف والتضامن الشعبي والمساندة الكبيرة من المستوى السياسي الرسمي وغير الرسمي ومن فصائل المقاومة، لم تستغل الحركة الأسيرة هذا الدعم على الوجه المطلوب لتحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات.

التوصيات:

1. العمل على إعادة بناء المؤسسات الاعتقالية الجامعة لمكونات الحركة الأسيرة، والمقصود هنا هو التمثيل الاعتقالي الوطني الموحد واللجنة النضالية ولجنة الحوار الموحدة، وإعادة الاعتبار إلى دور الحركة الأسيرة ليس فقط على صعيد الصراع والاشتباك مع السجان، بل على صعيد الدور الوطني العام خارج السجون أيضاً.
2. الاستعداد والجهوزية، ووضع الخطط التكتيكية والاستراتيجية للمرحلة القادمة خصوصاً بعد نجاح اليمين الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة برئاسة نتنياهو، واحتمالية تسلم المتطرف بن جفير وزارةَ الأمن الداخلي.
3. مأسسة الحراك الشعبي والوطني من خلال تشكيل لجنة وطنية عليا تشمل الفصائل الوطنية والإسلامية لدعم أي حراك للحركة الأسيرة لضبط العمل والرؤية وفق المحددات والمطالب التي تضعها قيادة الحركة الأسيرة من ناحية، ووضع برنامج لفعاليات وطنية من أجل استنهاض كافة شرائح المجتمع الفلسطيني للدفاع عن أسراه.
4. إن قضية الأسرى هي قضية سياسية ووطنية وإنسانية بامتياز، والأسرى ليسوا أرقاماً أو صوراً ترفع في المسيرات أو الوقفات الشعبية، وإن أهم ما يشغل الأسرى وعائلاتهم هو نيل حريتهم من سجون الاحتلال الإسرائيلي من أجل ذلك كان حقاً ولزاماً على فصائل المقاومة العمل على تحريرهم بكافة الوسائل والطرق.

The Freedom Tunnel and its Consequences for Impact on the Prisoner Movement in Occupation Prisons (Sept. 2021)

Abstract

The study aimed at identifying the initial decisions and steps of the Israel Prison Service (IPS), after the Gilboa Prison break, and how the detainees managed the Battle of Freedom in September. The researcher used the analytical descriptive approach and included case studies. Interviews were conducted with leaders of the Higher Commission of Hamas Prisoners, Fatah, Higher Commission of Islamic Jihad (PIJ) Prisoners, Popular Front for the Liberation of Palestine and Democratic Front for the Liberation of Palestine, in Ramon and Negev prisons.

The study concluded that all prisoners were held responsible, by the IPS, for the prison break, and thus imposed punitive measures and severe restrictions on them. The IPS reinstated the decisions of Public Security Minister Gilad Erdan, and took some measures particularly against the PIJ prisoners, including the dismissal of most of the members of the Higher Commission of PIJ Prisoners and the distribution of PIJ members over all prisons.